كوسيم عرضا فاصاب انسانا فخطاء مر بان خطا في القصد وخطا
في الفعل والخطاء في الفعل ان يقصد شاته فعلا قصد شاته
فعلا اخر كما اذا رمى الى الغرض فاخطاء واصاب فرسه والخطاء في القصد
ان لا يكون الخطاء في الفعل وانما يكون الخطاء في قصده فانه قصد
بهذا الفعل حربا لكن اخطاء في هذا القصد حيث لم يكن ما قصد
وليس في الخطاء اثم القتل بل اثم ترك الاحتياط فان شرع الكفارة
دليل الاثم وما جرا جراءة كنايم سقط على الخر فقتله ش اي قتل انايم سقط
على الخر فكذلك ذلك النحو من سبب سقوط عليه كفارة ودية على عاقلته
فيعاد فعل القتل بسبب كذلك قوا اي كانقلابه م بوضع حجر دحرجه غيره في
غير ملكه دية على العاقلة بلا كفارة ولا ارث لاهما ش هذا عند
ابي حنيفة رح وعند الشافعي تجب الكفارة وتثبت حرمان الارث لان
بالخطاء قلنا القتل معدوم حقيقة والحق بالخطاء في حق الكفارة
في غيره تبقى على اصله م بخلاف ما لو وجب القود وسقط لابوجب
هو وجب بقتلا ما محض دمه ابدا عمدا ش اي ما حفظ دمه ابدا وهو
المسلم والذمي ابدا احترز عن المستامن فان حقن دمه موقت
بالعود الى وجوعه م فيقتل الحربي الحر والعبد هذا عندنا وعند الشافعي رح
لا يقتل الحربي العبد لقوله ع لا يقتل حر بحربي ولنا ان النفس
بالنفس وقوله الحر بالحر لا يدل على النفي فيما عداه على اصلنا على ان
ان دل يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله ع لا يقتل العبد بالعبد والمسلم
بالذمي م هذا عندنا خلافا للشافعي رح الا اهل مستامن بدار الاسلام ش
اي يقتل المستامن بمثله وهو المستامن م والغاصب بالمحصن والسالم

بالصبي والصحيح بالمعتوه والحر والرقيق والناقص الاطراف والرجل بالمراة
والفرع بالاصل لا يقتص ولا سيد لعبده ومدبره ومكاتبه وعبد ولده
وعبد بعضه لقوله ع لا يقاد الرجل حتى يجتمع ماله ش لان الرقين
لا يملك له فلا يليه والراهن لو قتل لا يبطل حق المرتهن في الدين
فيشترط اجتماعهما لسقط حق المرتهن برضاه م وفكاتب قتل عمدا
عن وفاء وورثه وسيده وان اجتمعا ش لانه ظهر الاحتمال بان
الصحابة رضي الله عنهم في موته حرا او رقيقا فان مات حرا فالولي هو
الوارث فان مات رقيقا فالولي هو المولى فاشتبه سبب الحق فلا يقتص
قاتله وان اجتمع الوارث والمولى م فان لم يدع وارثا غير سيده او ترك
ولاء وفاء اقام سيده ش عند ابي حنيفة رح وابي يوسف رحمهما الله خلافا
لمحمد رح وان لم يترك وفاء واقاد السيد ايضا لانه تعين م ويسقط دين
رقبة على ابيه ش اي اذا قتل الاب فخصم ورثي القصاص ابن القاتل
يسقط القصاص لحرمة الابوة م ولا يقاد الا بالسيف ش هذا عندنا
وعند الشافعي رح يقاد بكل ما يقتل غالبا فان مات ولا يجرد بقيته
تحقيقا للتسوية لنا قوله صلعم لا قود الا بالسيف وابضا محتملا ان الابوة
فيحتاج الى جرد الرقبة فلا تسوية م ويقتل ابو المعتوه قاتل ولده
وسيده ويصالح ولا يعفو وللوصي الصلح فقط ش اي ليس له العفو ولا
القتل اذ ليس الولاية على نفسه بل في ماله والقتل قصاص من باب
الولاية على النفس وليس له ولاية القصاص في الاطراف م والصبي كالمعتوه
والقاصي كالاب وهو الصحيح ش حتى يكون لابيه ووصيه ما لا يكون لاب
المعتوه ووصيه والقاصي بمنزلة الاب م وينوب في الكبير فيما كان الصغير فيه تبعا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)